قطع الكهرباء سبّب خسائر على الاقتصاد السوري حوالي ٤ آلاف مليار ليرة العام الفائت

مصدر في «الكهرباء» لـ«الوطن»: ٢٠٠٠ دولار وسطي الكلفة التأسيسية لتزويد كل منزل جديد بالكهرباء

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن وسطي الحمل الكهربائي والكلفة التأسيسية لتزويد المنزل الجديد بالكهرباء حالياً يصل إلى حدود ٢٠٠٠ دولار حيث تبلغ الكلفة التأسيسية لكل كيلوواط مركب في التوليد بحدود ١٢٠٠ دولار/ كيلوواط والكلفة التأسيسية لكل كيلوواط مركب في النقل بحدود ٤٠٠ دولار/ كيلوواط، وتبلغ الكلفة التأسيسية لكل كيلوواط مركب في التوزيع ٣٠٠ دولار/ كيلوواط وكل ذلك من دون اعتبار تبدلات سعر الليرة وكذلك التضخم العالمي بأسعار التجهيزات مستقبلاً عليه فهناك حاجة لاعتمادات استثمارية (عدا التكاليف التشغيلية) تصل إلى حدود ١,٥ مليار دولار سنوياً لتوسيع قدرات توليد ونقل وتوزيع المنظومة الكهربائية السورية وهو ما يعادل ١٩٠٠ دولار كيلو واط، ومن دون الأخذ بالاعتبار ارتفاع أسعار التجهيزات الكهربائية عالمياً، وكذلك من دون اعتبار التقنيات الجديدة الممكن الاعتماد عليها كمحطات التوليد العاملة على الفحم الحجري أو الكهرنووية، وبعض محطات الطاقات المتجددة ذات التكلفة الاستثمارية العالية، على حين أظهرت مذكرة عن الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء منذ بداية سنوات الحرب على سورية حتى نهاية العام الماضي (٢٠٢٠) أن القيمة التقديرية للأضرار المباشرة التي لحقت بقطاع الكهرباء بمختلف أجزاء المنظومة الكهربائية من مجموعات توليد ومحطات التحويل وشبكات النقل والتوزيع، والأضرار الأخرى من مبانٍ ووسائل النقل (روافع وآليات هندسية وخدمية...) لنهاية عام ٢٠٢٠ نحو/٢٠٤٠/ مليار ل.س وأن عدم تزويد القطاعات الصناعية والخدمية بالكهرباء تسبب بخسائر مالية على الاقتصاد الوطني، ولقد قُدرت الخسائر غير المباشرة على الاقتصاد الوطني (فوات المنفعة) الناجمة عن قطع الكهرباء بسبب العمليات التخريبية نهاية عام ٢٠٢٠ بنحو/٤٠٨١/ مليار ليرة سورية، محسوبة على أساس قيمة الـ ك.و.س غير المُخدم تعادل ٥٠ ل.س/ك.و.س على أساس سعر الصرف ٥٠ ل.س/دولار.

على حين أظهرت المذكرة أن الاعتداءات المباشرة على المنظومة الكهربائية توزعت على تعرض محطة توليد حلب البخارية باستطاعة ١٠٦٥ ميغاواط للتخريب المتعمد والتدمير المقصود للتجهيزات بأيدي المجموعات الإرهابية بهدف منع إعادة تشغيل المحطة بعد تحريرها من قبل الدولة وتعرض محطة توليد زيزون (دارة مركبة باستطاعة ٤٥٠ ميغاواط) الواقعة في محافظة إدلب للنهب والتخريب، وتعرض محطة توليد التيم (غازية بسيطة باستطاعة ١٠٢ ميغاواط) الواقعة في محافظة دير الزور للنهب والتخريب وتعرض محطات توليد (محردة والزارة وتشرين) منذ بدء هذه الحرب على سورية لعدة اعتداءات تمثلت باستهداف هذه المحطات وتجهيزاتها وخزانات الوقود فيها بإطلاق القذائف الصاروخية عليها، وهو الأمر الذي تسبب بحدوث أضرار مختلفة واشتعال النيران في خزانات الوقود وحدوث أضرار في أبراج التبريد والمراجل وكابلات التحكم وغيرها من التجهيزات، وبالتالي خروج هذه المحطات عن الخدمة، ولكن عند كل اعتداء كان يتم إجراء إصلاحات فورية عاجلة وإعادة المحطات المذكورة للخدمة بخبرة الكوادر الوطنية فيها ومن دون الاستعانة بخبرات أجنبية، وقد تعرضت محطات التحويل (٤٠٠/٢٣٠/٦٦/٢٠) ك.ف للتخريب بأيدي المجموعات الإرهابية، كما تعرضت خطوط التوتر العالي (٤٠٠ و٢٣٠ و٦٦) ك.ف للتخريب من خلال وضع الألغام وتفجير أبراج التوتر العالي ما يسبب تدمير هذه الأبراج وتخريب الأمراس والخطوط وخروجها من الخدمة، إضافة لتعرض شبكات التوزيع على التوتر المتوسط والمنخفض (٢٠ و٠,٤ ك ف) ومراكز التحويل (٢٠/٠,٤) ك.ف للتخريب والسرقة.

وبينت المذكرة أن قطاع الكهرباء يمثل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب تداخله وتشابكه مع جميع القطاعات الأخرى من قطاعات إنتاجية (معامل ومصانع ومزارع ومدن صناعية وورشات حرفية) وخدمية (الصحة والتعليم والفنادق والمطاعم وغيرها) ومجتمعية (القطاع المنزلي)، وقد أستهدفت المنظومة الكهربائية السورية بمختلف مكوناتها بشكل متعمد ومتكرر منذ بداية الحرب على سورية.

لنقص الأموال .. الإنشاءات العامة لم تسو أوضاع آلياتها

مشروع لمساعدة الجهات الحكومية لتسوية أوضاع سياراتها لدى الجمارك والنقل

هناء غانم

حصلت «الوطن» على نسخة من مشروع الصك التشريعي الذي أعدته الحكومة، ومن المقرر أن يعرض على مجلس الشعب قريباً للعمل على استكمال أسباب صدوره حول التزام الجهات العامة كافة بتسوية أوضاع آلياتها ومركباتها غير المسجلة وما في حكمها التي لم تتم تسوية أوضاعها لدى المديرية العامة للجمارك ولدى دوائر النقل، ورأت وزارة الأشغال العامة والإسكان أن القانون رقم ٧٦/ للعام ٢٠٠٢ قد أجاز لشركات الإنشاءات تسوية أوضاعها.

وفي التطبيق العملي حسب رأي وزارة الأشغال ظهر العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تطبيق أحكام القانون وتحقيق الهدف منه وهو ما استوجب المراجعة والدراسة للنص القانوني وإلغاء العمل به وإعداد مشروع صك تشريعي لمعالجتها، وتتمثل هذه المشاكل والصعوبات بداية بوجود عدد من الجهات العامة الأخرى التي لديها آليات غير مشمولة بالنص النافذ وتحتاج إلى تسوية أوضاعها.

كما أن شركات الإنشاءات العامة لم تبادر إلى تسوية أوضاع معظم آلياتها لأسباب مالية تتعلق بعدم توافر السيولة التي تحتاجها لتجديد الرخص السنوية للآليات بعد تسجيلها.

كذلك لم يعالج النص النافذ بيع الآليات للجهات العامة الأخرى في حال حاجتها إليها، كذلك لم يشمل النص النافذ عدداً من الحالات التي أفرزها الواقع وظهرت بالتطبيق العملي. وبناء عليه تم وضع عدة بنود لحل جميع المعوقات حيث تعد الجهة العامة جدولاً بالآليات والمركبات والسيارات غير المسجلة وما في حكمها دون النظر إلى وضعها السابق وفق عدة فئات، الفئة الأولى تشمل الآليات والمركبات والسيارات العاملة لدى الجهة العامة ذات الحالة الفنية الجيدة الصالحة للاستخدام.

والفئة الثانية تضم الآليات والمركبات والسيارات كهدية للجهة العامة وفيها نقص بالوثائق أو من دون وثائق.

والفئة الثالثة تضم الآليات والمركبات والسيارات المصادرة بناءً على قرارات قضائية أو أوامر من الجهات الإدارية والمالية المختصة.

ولكن يستثنى منها الحفارات المصادرة بموجب قانون التشريع المائي رقم /٣١/ لعام ٢٠٠٥ وتعليماته التنفيذية.

أما الفئة الرابعة فتشمل الآليات والمركبات والسيارات التي يترتب على استخدامها نفقات عالية، أو تلك المتوقفة منذ أكثر من سنة من تاريخ صدور هذا القانون. والفئة الأخيرة تشمل الآليات والمركبات والسيارات المدمرة والمحروقة كلياً والمعطلة التي تفوق كلفة إصلاحها ٤٠ بالمئة من قيمتها بتاريخ حصول العطل، والمعرضة لحوادث مرورية أدت لإلحاق أضرار جسيمة فيها تحول دون إمكانية إصلاحها.

ونصت المادة الخامسة من مشروع الصك التشريعي على أن تعفى الآليات والمركبات والسيارات الواردة بالجداول المصدق عليها من الوزير المختص من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم والضرائب الأخرى والغرامات والعمولات الواجبة على تسوية أوضاعها، ومن ثم تسلم الآليات والمركبات والسيارات المشمولة بالفئة الخامسة والتي لا تصلح للاستعمال إلى معمل صهر الخردة بحماة ليقوم بإتلافها وصهرها بعد أن تكون الجهة العامة قد استخلصت منها القطع والأجزاء الصالحة بموجب تقرير فني باستثناء الشاسيه الذي يجب أن يسلم للمعمل وتستلم الجهة إشعاراً بذلك.

تعد الجداول المصدق عليها من الوزير المختص المتضمنة الآليات والمركبات والسيارات المشمولة بالفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة وثيقة رسمية لتسجيلها لدى مديرية النقل في المحافظة التي يقع فيها مكان عمل الجهة أو فروعها بحيث تتحمل الجهة العامة عند تسجيل الآليات والمركبات والسيارات ما يلي: بدل رخصة السير واللوحات إضافة إلى أنها تتحمل نسبة ٥٠ بالمئة من بدل التأمين الإلزامي (المرحلة الأولى) لخمس السنوات التالية لسنة التسجيل.

والأهم أن يكون الإعفاء من رسوم التسجيل الأخرى ومن جميع الرسوم السنوية الأخرى المترتبة بعد التسجيل لمدة خمس سنوات تالية لسنة التسجيل وبين نص الصك أنه يجب أن يكون الإعلان أولاً عن بيع الآليات والمركبات والسيارات المشمولة بالفئة الرابعة بعد تسوية وضعها وقبل تسجيلها للجهات العامة الأخرى الراغبة في الشراء عن طريق مكتب شؤون الآليات والمركبات الحكومية خلال أربعة أشهر من تاريخ الإعلان، وفي حال تعذر بيع الآليات والمركبات والسيارات المنصوص عليها في الفقرة /أ/ من هذه المادة إلى الجهات العامة، يتم الإعلان عن بيعها وفقاً للأحكام الواردة في نظام العقود النافذ لدى الجهات العامة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الإعلان عن بيعها.

كما نصت مواد الصك التشريعي على أن تشمل قيمة الآليات والمركبات والسيارات المبيعة بموجب أحكام هذا القانون جميع الرسوم والضرائب والعمولات المترتبة عليها حتى تاريخ البيع وتوزع حصيلة البيع كما يلي: ١٠٠ بالمئة من قيمة المبيع لمصلحة الخزينة العامة إذا كانت الجهة ذات طابع إداري، ٧٠ بالمئة من قيمة المبيع لمصلحة الجهة العامة ذات الطابع الاقتصادي لاستخدامها في تجديد آلياتها ومركباتها وسياراتها، وباقي القيمة لمصلحة الخزينة العامة.

والأهم أن تسجيل الآليات والمركبات والسيارات المبيعة لشاريها وفق أحكام هذا القانون إذا كانت جهة عامة بعد اعتماد النتيجة من الوزير المختص لكل من الجهتين وتسديد قيمتها وتوريد حصة البيع، وتصبح مدة الإعفاء المنصوص عليها في الفقرتين /أ و ب/ من المادة /٨/ سنوات بدءاً من سنة التسجيل، وكذلك وفق الأنظمة النافذة لغير الجهات العامة بعد اعتماد الوزير المختص لنتيجة البيع وتسديد قيمته وتوريد الحصيلة والاهم أنه يجب أن يلتزم من تسجل باسمه الآليات والمركبات والسيارات بإعادة تأهيلها بما يحقق الشروط المطلوبة، وأخيراً يجب أن تعلم الجهات الحكومية بالآليات والسيارات التي تعذر بيعها لإعادتها إلى مالكها ريثما يتم توزيعها على الجهات العامة التي لديها نقص بالآليات ومجاناً من دون أي قيمة خلال مدة ٣ أشهر من تاريخ تعذر بيعها وبعد هذه الفترة تسلم الآليات إلى معمل صهر الخردة بحماة وتسلم الجهة المالكة إشعاراً بذلك.

تخفيض المازوت بريف دمشق

١٠ بالمئة للصناعيين بـ١٧٠٠ ليرة و١٥ بالمئة للقطاع العام و٢٧ بالمئة لتدفئة المنازل

طلال ماضي

أكد ريدان الشيخ عضو المكتب التنفيذي لقطاع النفط في محافظة ريف دمشق إعادة توزيع مادة المازوت وفق نسب جديدة، وذلك عملاً بتوجيهات من مجلس الوزراء.

وبيّن الشيخ في تصريح لـ«الوطن» أن النسب الجديدة خفضت حصة المحافظة من المازوت، وركزت النسب على توزيع مادة المازوت لغايات التدفئة والزراعة والنقل. وحسب النسب الجديدة التي اطلعت عليها «الوطن»، حددت حصة القطاع العام ١٥ بالمئة من الطلبات، ما يعني أن هناك الكثير من المؤسسات ستعمل على العتمة في المرحلة القادمة لكون تشغيل المولدات سيصبح في الحد الأدنى، وأن المازوت لتشغيل المراجل غير متوافر، وهذا يؤشر على غياب التدفئة عن هذه المؤسسات. وبالنسبة للقطاع الصناعي حددت نسبته ١٠ بالمئة، وحسب مصادر خاصة سيتم تسليمه لشركة «بي إس» من أجل بيعه للصناعيين من قبل الشركة وشركة محروقات بالسعر الجديد المحدد ١٧٠٠ ليرة لكل ليتر، وذلك للمشتكين التي زارتها اللجان المشكلة والمكلفة بدراسة واقع المنشآت الصناعية وحاجتها الفعلية من مادة المازوت وقامت بدراسة مخصصاتها.

وبيّن الشيخ أنه سيتم منح الصناعيين حصتهم الجديدة وفق توافر المادة وتوزيعها وبنسبة من الكمية المحددة للصناعيين. كما حددت التعليمات الجديدة نسبة المازوت المخصصة للأفران بـ٥ بالمئة، والنزالات ١٦ بالمئة ستمنح للفعاليات الزراعية وآبار المياه وغيرها، وحصة التدفئة ارتفعت حسب عضو المكتب التنفيذي من ٢٥ إلى ٢٧ بالمئة لمحاولة توزيع أكبر نسبة ممكنة لكون نسبة توزيع الدفعة الأولى في كامل ريف دمشق بحدود ٣٥ بالمئة فقط. أما حصة النقل فقد تراجعت إلى ٢٧ بالمئة، وهذا ما سيولد المزيد من الضغط على قطاع النقل كما يرى الشيخ، ويقول إن الظروف صعبة، وهناك قلة في عدد الطلبات المخصصة لريف دمشق.

منشآتهم متوقفة منذ أيار الماضي وتضرر عشرات العاملين فيها

الفعاليات الصناعية والحرفية بحلب تطالب بإعادة منحها مخصصاتها من الغاز الصناعي

خالد زنكلو

طالب أصحاب الفعاليات والمنشآت الصناعية والحرفية في محافظة حلب وزارة الصناعة بإعادة منحهم مخصصاتهم من مادة الغاز الصناعي وفق البطاقة الإلكترونية التي توقفت بقرار من «سادكوب» منذ أيار الماضي، ما ألحق الضرر الجسيم بهم وبالعاملين في هذه المجالات.

وأوضحت فعاليات صناعية وحرفية بحلب لـ«الوطن» أنهم ناشدوا مراراً عن طريق غرفة الصناعة ومديرية الصناعة بحلب وزارتي الصناعة والنفط والثروة المعدنية بالموافقة على إعادة تزويدهم بالغاز الصناعي، وفقاً لمخصصاتهم حسب البطاقة الإلكترونية التي حصلوا عليها وفق القوانين والتعليمات ذات الصلة، بعد أن أوقفت هذه المخصصات منذ الشهر الخامس من العام الجاري، وذلك لضمان استمرار العملية الإنتاجية ضمن منشآتهم وتخفيض التكاليف الإنتاجية واستمرار توريد الأسواق المحلية بمنتجاتهم وتصدير الفائض منها.

الصناعي محمد حاج جنيد الذي لديه منشآت عديدة في منطقة جبرين الصناعية والحرفية، بيّن لـ«الوطن» أن بعض المنشآت الصناعية والحرفية «تعتمد على مادة الغاز بشكل رئيسي حصراً دون سواها من المحروقات، بغية تشغيلها وانطلاقا عجلة الإنتاج، وذلك لظروف فنية تخص هذه الصناعات ومنتجاتها».

ولفت إلى أن أصحاب المنشآت طبقوا ومنذ أكثر من ٣ سنوات جميع التعليمات المتعاقبة التي صدرت من شركة سادكوب من أجل الاستمرار بتأمين مخصصاتهم من الغاز الصناعي لضمان استمرارية العمل «من تسجيل منشآت وتراخيص وتصديق أوراق رسمية وتنفيذ مضامين القرارات الصادرة عن غرفة الصناعة، إضافة إلى دفع رسوم الاشتراك لدى الجمعيات الحرفية ورسوم لجان الكشوفات من المحافظة وسادكوب، وغيرها، إلا أنه منذ أيار الفائت لم تحصل على أي مخصصات من الغاز الصناعي على الرغم من حصولنا على البطاقة الإلكترونية الخاصة بذلك».

وأشار إلى أن الفعاليات الصناعية والحرفية فوجئت بإيقاف مخصصات الغاز الصناعي لبعض الحرف والصناعات «مثل الصناعات والحرف الغذائية كتصنيع الشوكولا والراحة والهريسة والسكاكر والمقاهي والاكسبرس ومذابح الفروج الحي وتحميص التوابل وصناعة الزعتر، إضافة إلى صناعات كيميائية مثل صناعة المنظفات والمواد العازلة والغراء وصناعة المواد البلاستيكية لصناعة أكياس البلاستيك وتجديد الحبيبات البلاستيكية ونفخ وحقن البلاستيك، وطلاء إلى الحرف اليدوية كالحدادة وقص الشلمون وورش لحام الأوكسجين المعدنية الصندويش المحقونة بمادة الفوم وسكب وصهر المعادن وبلص المعادن وتلبيس الجينكو وتنظيف وكوي الألبسة والخياطة والألبسة الجاهزة والنسيج وتلبيس الفورميكا (على الحامي) وقشر الفورميكا، وغيرها من الحرف التي لا غنى لها عن الغاز الصناعي لأسباب فنية، ولم تذكر صراحة في الكتاب رقم ١٧٠٠/ ص ع بتاريخ ٣٠ أيار من العام الجاري الصادر عن شركة سادكوب مديرية عمليات الغاز، مع أننا حصلنا على الشهادات الحرفية المناسبة أصولاً وجرى استلام البطاقات بحضور لجان الكشف على هذه المنشآت».

وقدر أعداد المنشآت التي تحتاج للغاز الصناعي في منطقة جبرين وحدها بمئات المنشآت «التي توفر فرص عمل لمحتاجيها بالآلاف، إلا أن ما يحصل يهدد هؤلاء بلقمة عيشهم في مثل هذه الضائقة الاقتصادية وغلاء الأسعار، وعلى الرغم من صمودنا واستمرارنا بالإنتاج بزيادته، مشيراً إلى أن التسعيرة المبدئية هي ١٥٠٠ ليرة للكيلوغرام الواحد وقابلة للزيادة خاصة بعد قرار فتح المجال للزراعة ومن المتوقع أن تكون هناك مكافأة تشجيعية للفلاح أو زيادة على السعر.

السماح بتجاوز النسب المحددة وخاصة خطة زراعة القمح

إبراهيم: نأمل أن نحقق إنتاج حاجتنا من المحصول

الوطن

ضمن إطار تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢١- ٢٠٢٢ وخاصة لمحصول القمح، أحد أهم المحاصيل الإستراتيجية التي توفر الأمن الغذائي، سمحت وزارة الزراعة بفتح خطة زراعة القمح (المروي والبعل) لهذا الموسم والسماح للفلاحين بتجاوز النسب المحددة في الدورات الزراعية لهذا المحصول على حساب المحاصيل الأخرى باستثناء محصولي القطن والشوندر السكري وذلك بهدف زراعة أكبر مساحة ممكنة منه للوصول إلى إنتاج أكبر كمية وبالتالي تعويض النقص في المخزون الإستراتيجي.

«الوطن» تواصلت مع رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم الذي أكد أن الدولة لن تتوانى بدعم الفلاحين، موضحاً أن هذا القرار هو مطلبنا ليس كاتحاد للفلاحين بل مطلبنا كسوريين لأننا بحاجة لكل حبة قمح ونأمل أن نصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين كل حاجتنا من القمح الأمر الذي سوف ينعكس على الأوضاع الاقتصادية.

وأضاف إبراهيم إن قرار الحكومة اليوم مهم وضروري خاصة أنه في السابق لم يكن مسموحاً للفلاحين تجاوز الخطة الزراعية المقررة من وزارة الزراعة، مشيراً إلى فتح المجال اليوم واسعاً لزراعة أكبر كمية من القمح لما له من أهمية بزيادة نسبة المساحات المزروعة أكثر من ١٠٠ بالمئة من القمح، لافتاً إلى أننا كاتحاد للفلاحين مستعدون لتأمين كل المستلزمات للزراعة وفق الإمكانيات المتاحة مع حساب التكلفة سواء حسب السعر المدعوم أم الآلي وهذه الوسائل تعتبر أدوات أو بالمعنى الأصح قنوات، بمعنى إذا أراد شخص سحب أموال عن طريق الصراف الآلي الذي يعتبر خدمة إلكترونية فإن القناة هي جهاز الصراف الآلي في حين أن الأداة هي بطاقة الصراف.

الدفع الإلكتروني في ندوة الأربعاء التجاري

العر: هناك توجّه بالتركيز على موضوع الدفع الإلكتروني ونحن في سورية متأخرون قليلاً

رامز محفوظ

أكد مشرف قسم القنوات المصرفية في بنك الشام هيثم العر خلال ندوة الأربعاء التجاري التي حملت عنوان «الخدمات المصرفية الإلكترونية في بنك الشام الدفع الإلكتروني – الحساب المصرفي الإلكتروني – تطبيق الموبايل شام موبايل» أن ما سيتم الحديث عنه خلال المحاضرة يهم كل تاجر وصناعي وموظف وكل فرد لديه فواتير يريد دفعها وكل شخص لديه حساب بنكي أو ليس لديه حساب. ولفت إلى أن هناك توجهاً من القيادة بالتركيز على موضوع الدفع الإلكتروني ونحن في سورية متأخرون قليلاً بالنسبة لهذا الموضوع، مشيراً إلى أن موضوع الدفع الإلكتروني مهم جداً. وبين أنه يتم اللجوء إلى الخدمات الإلكترونية من أجل توفير الوقت والكلفة ومنع الالتقاء المباشر في ظل انتشار وباء كورونا وهو تسهيل لحياة المواطن بشكل عام. وأشار إلى أن الخدمات الإلكترونية هي الخدمات المقدمة من المؤسسة إلى الجمهور المستهدف عن بعد من دون الحاجة للوجود الفعلي للمتعامل وهي عبارة عن مجموعة خدمات يتم إنتاجها أو توفيرها أو استهلاكها من خلال استخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الأنظمة القائمة على الإنترنت. وبين أن الوسائل المستخدمة للحصول على الخدمة الإلكترونية الموبايل البنكي أو الموبايل بشكل عام والإنترنت وبطاقة الصراف الآلي وهذه الوسائل تعتبر أدوات أو بالمعنى الأصح قنوات، بمعنى إذا أراد شخص سحب أموال عن طريق الصراف الآلي الذي يعتبر خدمة إلكترونية فإن القناة هي جهاز الصراف الآلي في حين أن الأداة هي بطاقة الصراف.

وأشار إلى أنه بالنسبة للموبايل البنكي فإن الموبايل كجهاز هو قناة في حين أن الأداة هي رقم الحساب وكلمة السر وهذه الإدارة يتم من خلالها الدخول إلى الحساب عن بعد وطلب رصيد والقيام بالتحويل بين الحسابات ودفع الفواتير.

تقليل حمل النقود

وأوضح أن من مزايا الخدمات الإلكترونية التواصل مع حسابات الزبون البنكية من دون زيارة أحد أفرع البنك بشكل شخصي، كما يخفف من الضغط على فروع البنك ويحقق أماناً وسرعة وموثوقية إضافة لمنع ازدواجية العمل وخصوصاً أن ازدواجية العمل تعتبر أهم سلبية للخدمة غير الإلكترونية، ومن المزايا كذلك تقليل حمل النقود واهتراؤها وتداولها بشكل فعلي. ولفت إلى أن التقليل من حمل النقود واهترائها يحقق وفرة على الدولة والمركزي بالنسبة لموضوع استبدال النقود وكل مدة يصدر قرار بسحب النقود المهترئة من أجل طباعة بديل عنها، وهذا الأمر هو مكلف لخزينة الدولة وفي حال كانت التعاملات جميعها الكترونية يتم الخروج من موضوع اهتراء النقود وطباعة بديل منها بشكل كامل.

وأوضح أن الموبايل البنكي هو أول وأهم قناة إلكترونية ويمكن عمل كل شيء بالموبايل البنكي الذي يمكن اعتباره فرعاً افتراضياً للبنك، ويمكن الاستفادة من خدمات الموبايل البنكي من خلال دفع الفواتير كاملة والاطلاع على أماكن وجود فروع البنك والاطلاع على نشرة أسعار الصرف الصادرة عن المصرف المركزي.

وأشار إلى أن خدمة مدفوعاتي هي خدمة قديمة جديدة وكان من المفترض أن تصدر عام ٢٠١٢ وتأخرت بسبب أمور لوجستية معينة وأصبحت متاحة لدى سبعة بنوك وأستطيع دفع كل الفواتير عن طريق هذا الخيار الموجود في الموبايل البنكي.

وأشار إلى أن العمولة التي يتم الحصول عليها لقاء تقديم الخدمات الإلكترونية حالياً صفر ومن الممكن أن يتم تقديم هذه الخدمات مستقبلاً مقابل مبالغ مالية قليلة.

وأشار إلى أن خدمة مدفوعاتي تقدم عن طريق الشركة السورية للمدفوعات وهذه الشركة تقدم فقط خدمات حكومية، وفي بداية العام القادم ستكون هناك خدمات خاصة بالقطاع الخاص. وبين أنه خلال شهر نيسان من العام الجاري أطلق بنك الشام خدمة نقاط البيع وهي خدمة ليست جديدة وموجودة منذ التسعينيات ويوجد لدى البنك أكثر من ٢٥٠ نقطة بيع حالياً موزعة في كل أنحاء الجمهورية العربية السورية، وإطلاق هذه الخدمة يتيح لحاملي البطاقات المصرفية الصادرة عن بنك الشام تسديد ثمن مشترياتهم إلكترونياً من دون الحاجة إلى الدفع النقدي ليكون بذلك بنك الشام من أوائل البنوك التي أطلقت هذه الخدمة في سورية، وتأتي هذه الخطوة في هذا التوقيت لدعم الآليات المتخذة من المصرف المركزي لتطبيق خدمات الدفع الإلكتروني وتشجيع المواطنين على استخدام الأدوات الإلكترونية لسهولة استخدامها في عمليات التسديد، وبمجرد تمرير البطاقة المصرفية عبر أجهزة نقاط البيع يكون المستخدم قد سدد ثمن مشترياته إضافة لكون الخدمة أكثر أماناً، حيث لا يضطر المستخدم لحمل مبالغ كبيرة، فضلاً عن إتاحة الخدمة الجديدة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.